مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتعلق بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل

25 أيلول/سبتمبر 2020، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش

(الساعة 18:00 بتوقيت جنيف، والساعة 19:00 بتوقيت القاهرة،

والساعة 19:00 بتوقيت رام الله)

UNCTAD/PRESS/PR/2020/034*
Original: English

الأونكتاد يقدر التكلفة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي في غزة في العقد الماضي بـ 16,7 مليار دولار

الإغلاق طويل الامد والعمليات العسكرية الضخمة تدفع الاقتصاد الإقليمي في غزة إلى الانهيار.

جنيف، 25 تشرين الثاني/نوفمبر – وفقاً لآخر تقرير أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، تُقدر التكلفة الاقتصادية التراكمية للاحتلال الإسرائيلي، الناجمة فقط عن الإغلاق المطول والعمليات العسكرية في غزة، خلال الأعوام 2007-2018، بـ 16,7 مليار دولار.

تقرير الأونكتاد المعنون "التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: قطاع غزة تحت الإغلاق والقيود المفروضة" يقدر التكلفة بستة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لغزة في عام 2018 أو 107% من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني في نفس العام.

ويشير التقرير إلى أنه إن لم يكن هناك إغلاق وعمليات عسكرية في السنوات الماضية فكان من الممكن أن يتناقص معدل الفقر في غزة إلى 15% في عام 2017، أي ربع المعدل الحالي البالغ 56%، وكان من الممكن لفجوة الفقر أن تكون 4,2%، أي خُمس نسبتها الحالية التي تبلغ 20 في المائة.

* **جهة الاتصال:** UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 58 28, +41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/pressruk.

من أجل الحصول على منشوراتنا الصحفية، يرجى التسجيل على الرابط:
https://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx

ويشدد التقرير على ضرورة إنهاء الإغلاق المفروض على غزة حتى يتمكن سكان القطاع من التجارة بحرية مع بقية الأرض الفلسطينية المحتلة والعالم، ويؤكد على الحاجة الملحة لاستعادة حق الفلسطينيين في حرية التنقل لأغراض الأعمال التجارية والرعاية الطبية والتعليم والترفيه والروابط الأسرية.

ومنذ حزيران/يونيو 2007، وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة، يعيش مليوني فلسطيني في قطاع غزة، الذي تبلغ مساحته 365 كيلومترا مربع، تحت الإغلاق. علاوة على ذلك، عانى القطاع من ثلاث عمليات عسكرية ضخمة منذ عام 2008، والنتيجة أن الاقتصاد الإقليمي في غزة على وشك الانهيار وفي عزلة عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة والعالم.

معدل البطالة مرتفع للغاية في قطاع غزة

ويشير التقرير إلى أن معدل البطالة في غزة هو من بين الأعلى في العالم، حيث يعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، كما يفتقد معظم السكان إلى المياه الصالحة والمأمونة ولإمدادات الكهرباء المنتظمة ولا يتمتع حتى بشبكة صرف صحي مناسبة.

وفي الفترة ما بين عامي 2007 و2018، نما الاقتصاد الإقليمي في قطاع غزة بنسبة تقل عن 5%، وانخفضت حصته في الاقتصاد الفلسطيني من 31% إلى 18%، وصاحب ذلك انكماش نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27% وارتفعت البطالة بنسبة 49%.

ولو ظلت حصة قطاع غزة في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة كما كانت عليه في عام 2006، لكان الناتج المحلي الإجمالي للقطاع أكبر بنسبة 50% مما هو عليه حالياً.

ونتيجة لانهيار الناتج المحلي الإجمالي، في الفترة سابقة الذكر، قفز معدل الفقر في قطاع غزة من 40% إلى 56%. وارتفعت فجوة الفقر من 14% إلى 20%، وتضاعفت التكلفة السنوية لانتشال الأفراد من الفقر أربع مرات من 209 مليون دولار إلى 838 مليون دولار (بالأسعار الثابتة لعام 2015).

ويشير التقرير إلى أن هذه التقديرات جزئية، لأنها لا تغطي سوى التكلفة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي الناجمة عن الإغلاق المطول والعمليات العسكرية المتلاحقة في قطاع غزة بين عامي 2007 و2018، ولا تشمل التكاليف الأخرى للاحتلال الإسرائيلي، على سبيل المثال الأثار الاقتصادية لمنع الشعب الفلسطيني من استخدام حقول الغاز الطبيعي قبالة شواطئ غزة.

كيف يمكن لغزة أن تنحو إلى مسار التنمية

يوجز التقرير بعض التوصيات لوضع غزة على المسار الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يوصي برفع كامل للقيود المفروضة على الوصول والتنقل إلى الضفة الغربية وبقية العالم، ويوصي التقرير ايضاً بـالنهوض بالإمكانات الاقتصادية لقطاع غزة من خلال الاستثمار وبناء ميناء بحري وأخر جوي ومشاريع المياه والكهرباء.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تمكين الحكومة الفلسطينية من تطوير موارد النفط والغاز الطبيعي قبالة شاطئ غزة، وهذا من شأنه أن يؤمن الموارد المطلوبة لإعادة تأهيل وإعادة إعمار وإنعاش اقتصاد غزة. كما ومن شأنه أن يعزز الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

ويضيف التقرير إلى بحوث الأونكتاد السابقة بشأن التكلفة الاقتصادية للاحتلال، التي أجريت استجابة لخمسة قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة (20/69، 12/70، 20/71، 13/72، 18/73، 10/74) التي تطلب من الأونكتاد تقييم التكلفة الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي وتوثيقها.

سيواصل الأمين العام للأمم المتحدة ضمان عمل المنظمة من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة وقابلة للحياة، تعيش جنبًا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل آمنة.

*** ** ***